

جامعة الموصل / كلية الحقوق



اسم السياسة : اخلاقيات البحث العلمي		رقم السياسة 01
رقم الاصدار : الاول الامر الاداري المرقم ٨٥٩٤/١٣/٩		تاريخ الاصدار : ٢٠٢٣/١٢ / ٣
تاريخ التفعيل: ٢٠٢٤/١/٢		تاريخ التحديث:
اعداد السياسة : لجنة كتابة السياسات في كلية الحقوق		
نطاق العمل: (كلية الحقوق/جامعة الموصل)		تنطبق على: طلاب وتدرسي كلية الحقوق / جامعة الموصل
رقم الاصدار	التحديث	تاريخ المصادقة على التحديث
١	الاول	/ /
المصادقة على السياسة :		
 		

المقدمة

انطلاقاً من رسالة جامعة الموصل في ترسيخ قيم العلم والمعرفة، والتزاماً بدور كلية الحقوق في إعداد الكفاءات القانونية القادرة على حماية الحقوق والحريات، وتعزيز سيادة القانون، ونشر ثقافة العدالة والمسؤولية، تؤكد الكلية أن أخلاقيات البحث العلمي تمثل ركيزة أساسية لجودة النتاج العلمي ومصادقيته، وعنصراً جوهرياً في تحقيق التميز الأكاديمي والارتقاء بمكانة المؤسسة التعليمية، وإيماناً بأن البحث القانوني لا يقتصر على دراسة النصوص التشريعية وتحليل الأحكام القضائية، بل يمتد إلى معالجة المشكلات القانونية والمجتمعية، وتقويم السياسات العامة، واقتراح الحلول التشريعية التي تسهم في تطوير النظام القانوني، فقد وضعت كلية الحقوق هذه السياسة لتكون إطاراً مؤسسياً ينظم السلوك البحثي لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين وطلبة الدراسات الأولية والعليا، ويحدد المبادئ والضوابط الأخلاقية الواجب مراعاتها في جميع مراحل البحث، بدءاً من اختيار الموضوع وتصميم المنهجية، مروراً بجمع المعلومات وتحليلها، وانتهاءً بالنشر العلمي والاستفادة من النتائج.

وتتسجم هذه السياسة مع سياسة النزاهة الأكاديمية المنشورة في الموقع الرسمي لجامعة الموصل، ومع التعليمات والضوابط الوزارية والجامعية النافذة ذات الصلة بالبحث العلمي والاستلال الإلكتروني وحقوق الملكية الفكرية.

أهداف السياسة

تهدف هذه السياسة إلى ما يأتي:

١. ترسيخ مبادئ النزاهة والأمانة العلمية في البحوث والدراسات القانونية.
٢. ضمان أصالة النتاج العلمي ومنع الانتحال والتزوير والتلفيق والتلاعب بالنتائج.
٣. تعزيز الالتزام بحقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والمبدعين.
٤. تنظيم الاستعانة بالمصادر التشريعية والقضائية والفقهية والإلكترونية وتوثيقها بدقة.
٥. حماية خصوصية الأفراد وسرية المعلومات والوثائق المستخدمة في البحوث القانونية.
٦. تعزيز استقلالية الباحث وموضوعيته، والحد من تأثير المصالح الشخصية أو المهنية في نتائج البحث.
٧. تنظيم التأليف المشترك والإشراف العلمي والإفصاح عن مساهمات الباحثين.
٨. ترسيخ الاستخدام المسؤول والشفاف لأدوات الذكاء الاصطناعي في البحث القانوني.
٩. نشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمي بين التدريسيين والباحثين والطلبة.
١٠. توفير آليات واضحة للتبليغ عن المخالفات والنظر فيها وفق الإجراءات القانونية والإدارية المعتمدة.
١١. دعم جودة البحوث المنشورة ومصادقيتها، وتعزيز ثقة المجتمع بالمنتجات العلمية للكلية.

نطاق تطبيق السياسة

تسري أحكام هذه السياسة على جميع الأنشطة البحثية التي تنفذ في إطار كلية الحقوق أو تحمل اسمها المؤسسي، وتشمل:

- البحوث العلمية المنشورة في المجالات المحكمة والمشاركة في المؤتمرات العلمية.
- بحوث الترقية العلمية والبحوث المشتركة.
- رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والبحوث المرتبطة بالدراسات العليا.
- بحوث طلبة الدراسات الأولية وتقاريرهم ومشروعاتهم العلمية.
- البحوث القانونية المقارنة والدراسات التشريعية والقضائية والفقهية.
- الدراسات الميدانية والاستبيانات والمقابلات مع القضاة والمحامين والخبراء والجهات الحكومية.
- البحوث المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الجنائية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- البحوث الممولة أو المنفذة بالتعاون مع جهات خارج الجامعة.
- استخدام قواعد البيانات القانونية والمصادر الرقمية وأدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد النتاج العلمي.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تستند السياسة إلى المبادئ الآتية:

١. الأمانة العلمية: الالتزام بنقل الأفكار والنصوص والآراء والنتائج بأمانة، ونسبتها إلى أصحابها الحقيقيين، وعدم تقديم جهود الآخرين على أنها جهد شخصي.
٢. النزاهة والصدق: عرض الوقائع والأدلة والنتائج كما هي، وعدم اختلاق المصادر أو تحريف الوثائق أو إخفاء الأدلة الجوهرية بقصد تضليل القارئ.
٣. الموضوعية والاستقلالية: اعتماد التحليل العلمي المحايد، والتمييز بين الرأي الشخصي والاستنتاج المبني على الأدلة، وعدم إخضاع النتائج لضغوط شخصية أو حزبية أو مالية أو مهنية.
٤. احترام الكرامة الإنسانية والحقوق: مراعاة الحقوق والحريات الأساسية، وصون خصوصية المشاركين في البحوث، وعدم استخدام المعلومات بطريقة تنتهك حقوقهم.

٥. المسؤولية القانونية والمجتمعية: الالتزام بالتشريعات العراقية النافذة، واحترام النظام العام والحقوق المشروعة، وتوجيه البحث نحو معالجة المشكلات القانونية وخدمة المجتمع.

٦. الشفافية والمساءلة: الإفصاح عن مصادر التمويل وتضارب المصالح والمساعدات البحثية الجوهرية، والاحتفاظ بما يلزم للتحقق من سلامة الإجراءات والنتائج.

الضوابط الأخلاقية الخاصة بالبحث القانوني

نظراً إلى خصوصية البحث القانوني، تلتزم الكلية والباحثون بالضوابط الآتية:

١. الاعتماد على المصادر القانونية الموثوقة، والتحقق من صحة النصوص التشريعية وأرقام القوانين وتواريخ صدورهم وتعديلاتها ونفاذها.

٢. التحقق من صحة الأحكام والقرارات القضائية وأرقام الدعاوى وتواريخها ومصادر نشرها قبل الاستناد إليها.

٣. عدم اختلاق أحكام قضائية أو قرارات أو وقائع قانونية أو نسب آراء إلى محاكم أو فقهاء دون سند موثوق.

٤. مراعاة السياق الكامل للنص القانوني أو الحكم القضائي، وعدم اقتطاع النصوص على نحو يؤدي إلى تغيير معناها أو تحريف مقصدها.

٥. التمييز بين النص التشريعي النافذ والنص الملغى أو المعدل، وبين القانون الوضعي والرأي الفقهي والتفسير القضائي.

٦. الالتزام بالدقة في الدراسات المقارنة، والتحقق من التشريعات الأجنبية من مصادرها الرسمية أو الموثوقة، ومراعاة اختلاف النظم القانونية.

٧. المحافظة على سرية ملفات الدعاوى والوثائق غير المنشورة والمعلومات التي يحصل عليها الباحث بحكم عمله أو صفته المهنية.

٨. إخفاء هوية أصحاب القضايا والمشاركين عند الاقتضاء، وعدم نشر البيانات الشخصية أو الوقائع التي يمكن أن تكشف هوياتهم دون مسوغ قانوني وأخلاقي.

٩. تجنب توجيه نتائج البحث لخدمة طرف في نزاع أو مصلحة خاصة على حساب الموضوعية العلمية.

١٠. بيان حدود الدراسة وأوجه القصور فيها، وعدم تقديم المقترحات التشريعية أو الاستنتاجات الفقهية باعتبارها حقائق قطعية دون أدلة كافية.

الأمانة العلمية ومكافحة الانتحال

يحظر على الباحثين ارتكاب أي من الممارسات الآتية:

- النقل الحرفي أو إعادة صياغة أفكار الآخرين دون توثيق مناسب.

- ترجمة بحوث أو نصوص أجنبية ونشرها على أنها نتائج أصيل دون الإشارة إلى مصادرها.

- استخدام بحوث الغير أو تكليف أشخاص بإنجاز البحث نيابة عن الباحث.

- اختلاق المراجع أو الاستشهاد بمصادر غير موجودة أو لم يتم التحقق منها.

- تلفيق البيانات أو تغييرها أو التلاعب بنتائج الاستبيانات والمقابلات.

- إعادة نشر البحث ذاته في أكثر من جهة على نحو يخالف قواعد النشر العلمي.

- تقديم البحث نفسه في أكثر من نشاط أكاديمي إذا كان ذلك غير مسموح به.

- استخدام تقارير الاستلال أو أدوات كشف التشابه بطريقة مضللة لإخفاء النقل غير المشروع.

وتلتزم الجهات العلمية المختصة بفحص البحوث وفق الضوابط الجامعية والوزارية المعتمدة، على ألا تُعامل نسبة التشابه وحدها بوصفها دليلاً نهائياً على الانتحال؛ بل تُراجع طبيعة النصوص المتشابهة، والتوثيق، والمراجع، والسياق العلمي، مع مراعاة النتائج الفنية للفحص والإجراءات المعتمدة في الجامعة.

حقوق الملكية الفكرية والتأليف العلمي

تؤكد الكلية احترام الحقوق الفكرية والأدبية والمادية لأصحاب المصنفات والبحوث، وتلتزم الباحثين بما يأتي:

١. توثيق الاقتباسات والمراجع وفق أسلوب علمي واضح ومتسق.

٢. عدم استخدام الجداول والصور والمواد المحمية دون مراعاة متطلبات الإذن أو الترخيص حيثما يلزم.

٣. احترام حقوق المؤلف وفق التشريعات العراقية النافذة، ومنها قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته النافذة.

٤. عدم إضافة أسماء باحثين لمجرد المجاملة، وعدم استبعاد من أسهم إسهاماً علمياً جوهرياً في البحث.

٥. الاتفاق، قدر الإمكان، على أدوار الباحثين وترتيب الأسماء قبل النشر، بما يتناسب مع المساهمات الفعلية وقواعد المجلة.

٦. الإفصاح عن استخدام مواد أو نتائج سبق نشرها، وتجنب النشر المكرر أو التجزئة المصطنعة للنتائج.

٧. الالتزام بشروط المجلات العلمية المحكمة وحقوق النشر والترخيص المعمول بها.

حماية المشاركين وسرية المعلومات

عند إجراء البحوث القانونية الميدانية أو البحوث التي تتضمن مقابلات أو استبيانات أو بيانات شخصية، يلتزم الباحث بما يأتي:

- توضيح هدف البحث وطبيعة المشاركة وكيفية استخدام المعلومات.
 - الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين متى كانت مطلوبة، وقيل جمع المعلومات أو تسجيل المقابلات.
 - احترام حق المشارك في رفض المشاركة أو الانسحاب وفق طبيعة الدراسة والضوابط المعتمدة.
 - عدم تسجيل الصوت أو الصورة أو الفيديو دون الموافقات اللازمة.
 - حفظ البيانات والوثائق في بيئة آمنة، وتقييد الوصول إليها بالمخولين.
 - استخدام المعلومات للأغراض المعلنة، وعدم الإفصاح عنها لغير المخولين.
 - الحصول على الموافقات الإدارية أو الأخلاقية اللازمة قبل بدء البحث متى تطلبت طبيعة الدراسة ذلك.
- وُترعى في البحوث التي تتضمن بيانات قضائية أو معلومات شخصية أو ملفات غير منشورة الأحكام القانونية المتعلقة بالسرية وحماية البيانات وحقوق الأشخاص المعنيين.

أخلاقيات الإشراف العلمي والبحث المشترك

يلتزم المشرفون والباحثون المشاركون بما يأتي:

١. توجيه الطلبة إلى اختيار موضوعات أصيلة ومناهج علمية سليمة.
٢. عدم فرض آراء شخصية أو نتائج محددة على الباحث بما يخل باستقلاليته العلمية.
٣. متابعة التوثيق والأصالة العلمية وتوجيه الطلبة إلى معالجة أوجه القصور.
٤. احترام حقوق الطالب الفكرية وعدم الاستيلاء على نتاجه أو نشره دون مراعاة حقوقه ومساهماته.
٥. تحديد المسؤوليات البحثية في الدراسات المشتركة بصورة واضحة.
٦. المحافظة على سرية المسودات والنتائج والبيانات غير المنشورة.
٧. تجنب استغلال العلاقة الإشرافية أو الوظيفية لتحقيق منافع شخصية على حساب الباحث أو الطالب.

الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي

نظراً إلى التطور المتسارع في التقنيات الرقمية، تعتمد الكلية الضوابط الآتية للاستخدام المسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي:

١. استخدام الأدوات الرقمية بوصفها وسائل مساعدة في البحث والتحليل اللغوي وتنظيم الأفكار، لا بديلاً عن المسؤولية العلمية للباحث.
٢. التحقق من صحة النصوص القانونية والأحكام القضائية والمراجع التي تقترحها تلك الأدوات.
٣. عدم الاعتماد على المراجع أو الاقتباسات التي يولدها الذكاء الاصطناعي دون التحقق من وجودها وصحتها.
٤. الإفصاح عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي متى تطلبت تعليمات الجامعة أو المجلة أو طبيعة العمل ذلك.
٥. عدم تقديم المحتوى المولد آلياً بوصفه تحليلاً شخصياً أصيلاً إذا كان ذلك يخالف قواعد التكليف أو النشر المعتمدة.
٦. عدم إدخال البيانات الشخصية أو الوثائق القضائية السرية أو المواد البحثية غير المنشورة في أدوات رقمية غير مأمونة أو غير مخولة بمعالجتها.
٧. تحمّل الباحث المسؤولية النهائية عن صحة البحث وسلامة الاستنتاجات واحترام الملكية الفكرية.

تضارب المصالح والتمويل البحثي

يلتزم الباحث بالإفصاح عن أي مصلحة مالية أو مهنية أو شخصية يمكن أن تؤثر في تصميم البحث أو تفسير نتائجه أو نشرها.

كما يلتزم بما يأتي:

- توضيح جهة تمويل البحث أو دعمه عند وجودها.
- المحافظة على استقلالية التحليل والاستنتاجات.
- عدم إخفاء النتائج السلبية أو غير المتوافقة مع توقعات الجهة الممولة.
- عدم قبول تمويل مشروط بتغيير النتائج أو توجيه الاستنتاجات بصورة تتعارض مع النزاهة العلمية.
- الإفصاح عن العلاقات المهنية أو الاستشارية ذات الصلة بموضوع البحث عندما يكون الإفصاح لازماً لضمان الشفافية.

مسؤوليات الأطراف المعنية

- عمادة الكلية
- دعم تطبيق السياسة وتوفير المتطلبات الإدارية اللازمة.
- متابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات العلمية المختصة.
- إحالة المخالفات المبلغ عنها إلى الجهات المخولة وفق التعليمات النافذة.

- دعم البرامج التوعوية والتدريبية المتعلقة بالنزاهة البحثية.
- ب. لجنة أخلاقيات البحث العلمي، عند تشكيلها أو تحويل جهة مختصة بمهامها
- مراجعة الجوانب الأخلاقية للبحوث التي تستلزم ذلك.
- تقديم الإرشادات والتوصيات للباحثين.
- متابعة الالتزام بالضوابط الأخلاقية ضمن حدود صلاحياتها.
- توثيق أعمالها وتوصياتها وإحالة الحالات التي تتطلب تحقيقاً إلى الجهات المختصة.
- ج. شعبة ضمان الجودة وتقويم الأداء
- متابعة توثيق السياسة وأدلة تطبيقها.
- إدراج مؤشرات الالتزام بأخلاقيات البحث ضمن خطط التحسين والتقويم ذات الصلة.
- متابعة تنفيذ الأنشطة التوعوية وإعداد تقارير دورية بشأنها بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- د. الأقسام العلمية والتدريسيون والمشرفون
- توعية الباحثين والطلبة بضوابط البحث العلمي.
- التأكيد على أصالة البحوث وسلامة التوثيق.
- متابعة الالتزام بالأمانة العلمية ضمن الاختصاصات والصلاحيات المعتمدة.
- هـ. الباحثون والطلبة
- الالتزام بهذه السياسة والتعليمات ذات الصلة.
- توثيق المصادر والإفصاح عن المساهمات والمساعدات البحثية.
- حماية سرية المعلومات واحترام حقوق المشاركين.
- التعاون مع إجراءات التحقق والمراجعة وفق القنوات الرسمية.

الإبلاغ عن المخالفات والتحقيق فيها

تتيح الكلية الإبلاغ عن الشبهات المتعلقة بمخالفة أخلاقيات البحث العلمي من خلال القنوات الرسمية المعتمدة، مع مراعاة سرية المعلومات وحماية حقوق جميع الأطراف.

وتتم معالجة الحالات وفق المبادئ الآتية:

١. تسجيل الشكوى أو البلاغ وحفظ الوثائق والأدلة ذات الصلة.
٢. التحقق الأولي من الوقائع ومدى انطباق السياسة على الحالة.
٣. إحالة الموضوع إلى الجهة أو اللجنة المخولة قانوناً وإدارياً بالنظر فيه.
٤. تمكين الشخص المعني من إبداء أقواله وتقديم ما لديه من أدلة وفق الإجراءات المعتمدة.
٥. مراعاة الحياد والسرية وتجنب تضارب المصالح في إجراءات النظر والتحقيق.
٦. توثيق النتائج والتوصيات والقرارات الصادرة من الجهات المختصة.
٧. اتخاذ الإجراءات التصحيحية أو الانضباطية التي تسمح بها التعليمات النافذة، مع ضمان حق التظلم وفق الأطر المعتمدة.

ولا يترتب على مجرد تقديم بلاغ ثبوت المخالفة، كما لا يجوز اتخاذ إجراء عقابي خارج اختصاص الجهة المخولة أو بمعزل عن الضمانات والإجراءات القانونية المعتمدة.

تعمل الكلية على نشر ثقافة أخلاقيات البحث العلمي من خلال:

- تنظيم ورش عمل وندوات تعريفية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين والطلبة.
- إعداد أدلة إرشادية للتوثيق العلمي ومكافحة الانتحال.
- تضمين أخلاقيات البحث العلمي في برامج تهيئة طلبة الدراسات العليا وتعريف طلبة الدراسات الأولية.
- نشر السياسة على الموقع الإلكتروني الرسمي للكلية بعد إقرارها.
- توعية الباحثين بأخلاقيات النشر العلمي والتحقق من رصانة المجالات.
- تنظيم أنشطة تدريبية عن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي والتحقق من المصادر الرقمية.
- توثيق الأنشطة وقوائم الحضور والمواد التدريبية ونتائج التقويم بوصفها أدلة على التنفيذ